

Distr.
GENERAL

S/1997/643
13 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الرابع والعشرون للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١١٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الذي مدد المجلس فيه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (البعثة) حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، توقعاً بأن تنتهي في هذا التاريخ. وفي هذا القرار، طلب المجلس إليّ أيضاً أن أبقيه على اطلاع بشكل منتظم بالحالة في ليبيريا، ولا سيما التطورات في العملية الانتخابية، وبأن أقدم تقريراً في موعد غايته ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧.

٢ - ويصف هذا التقرير الأعمال التحضيرية للانتخابات الليبرية وإجراءها في ١٩ تموز/يوليه وعملية انسحاب البعثة، فضلاً عن آراء الحكومة الجديدة بشأن إنشاء وجود للأمم المتحدة في ليبيريا بعد انسحاب البعثة.

ثانياً - الجوانب السياسية

٣ - كللت عملية السلام الليبرية بالنجاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، كما هو مقرر، وتنصيب الحكومة الجديدة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧. وشكلت العملية الانتخابية وتنصيب حكومة منتخبة ديمقراطياً البند الأخير في الجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا (S/1995/742، المرفق) في إطار خطة السلام من أجل ليبيريا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤ - وعلى النحو الوارد في الفرع رابعاً أدناه، اضطلعت اللجنة المستقلة الليبرية للانتخابات بتنظيم وإجراء العملية الانتخابية كلية بطريقة غير متحيزة وشفافة، بمساعدة البعثة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (فريق الرصد)، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية الذين قاموا بجهد متناسق وجمعوا بين مواردهم في مجالات السوقيات والاتصالات والنقل وكذلك خبرتهم التقنية لدعم العملية. ووفّرت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبلدان المانحة، ومجلس الدولة الليبري مساعدة مالية ومادية وتقنية سخية.

٥ - وقدمت الآلية المشتركة لتنسيق الانتخابات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، والتي أنشئت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مساعدة كبيرة في المواءمة بين الأعمال التحضيرية للانتخابات. وعقدت الآلية المشتركة اجتماعات منتظمة مع اللجنة المستقلة للانتخابات وغيرها من الجهات الفاعلة التنفيذية الرئيسية بغية إبقاء العملية الانتخابية في مسارها الصحيح وكفالة الوفاء بالاحتياجات التنفيذية. وعملت وفود منظمة الوحدة الأفريقية التي زارت ليبيريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير جنبا إلى جنب مع الآلية المشتركة. وقامت الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصورة مشتركة باعتماد سجلات الناخبين ونتائج الانتخابات من خلال الآلية المشتركة.

٦ - وقام وزراء خارجية نيجيريا، وكوت ديفوار، وغينيا، وكذلك نائب وزير خارجية غانا، بوصفهم ممثلين للجنة التسعة المعنية بليبيريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بزيارة ليبيريا خلال الأسبوع الأخير من الأعمال التحضيرية للانتخابات للتأكد من حالة الترتيبات الخاصة بيوم الاقتراع. وبقي الوزراء في البلد خلال الانتخابات وأقام مبعوثي الخاص أيضا اتصالات وثيقة معهم كما قام بالتشاور الوثيق مع الرئيس السابق جيمي كارتر وكذلك مع وفدي منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي خلال فترة الانتخابات.

٧ - وتقدم ١٣ حزبا سياسيا إجمالا بمرشحين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وبدأت الأحزاب حملتها الانتخابية في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ كما هو مقرر بموجب الجدول الزمني للانتخابات. وجرت الحملة دون حوادث عنف أو تهريب كبير، تمتع أفراد الشعب الليبيري بحرية الانتساب للأحزاب السياسية التي يقع عليها اختيارهم. وقررت اللجنة المستقلة للانتخابات، بعد أن حققت في الحوادث القليلة التي أبلغت إليها، أنه لا توجد أي أدلة تشير إلى وجود أعمال عنف أو تهريب منظمة أو واسعة النطاق.

٨ - وأعلنت النتيجة النهائية للانتخابات في ٢٤ تموز/يوليه، حيث حصل الحزب الوطني القومي على ٧٥,٣ في المائة، وحزب الوحدة على ٩,٥ في المائة، وحزب ائتلاف ليبيريا جميعها على ٤ في المائة من أصوات المواطنين. وحصل كل من حزب التحالف وحزب الشعب المتحد على نحو ٢,٥ في المائة، في حين حصلت الأحزاب الثمانية المتبقية على أقل من ٢ في المائة من الأصوات لكل منها. وبلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم نحو ٨٥ في المائة من الناخبين المسجلين.

٩ - وانتخب السيد تشارلز غانكاكي تيلور رئيسا، وحصل حزبه الوطني القومي على ٢١ من ٢٦ مقعدا بمجلس الشيوخ، وعلى ٤٩ من ٦٤ مقعدا في مجلس النواب. ويتولى حزب الوحدة قيادة المعارضة بعد حصوله على ثلاثة مقاعد وسبعة مقاعد في المجلسين على التوالي. وتقدم حزب ائتلاف ليبيريا جميعها بشكوى رسمية بشأن مخالفات في إجراء الانتخابات في ثلاث مقاطعات وبشأن تخصيص المقاعد، والتي سبق أن وافقت جميع الأحزاب السياسية على طرائقه والتي نص عليها قانون الانتخابات، ثم قام الحزب بسحب الشكوى في وقت لاحق. وحتى الآن ما زال حزب ائتلاف ليبيريا جميعها وحزب الوحدة يعارضان أسلوب تخصيص المقاعد.

١٠ - وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، جرى تنصيب السيد تيلور رئيسا لليبيريا، والسيد إينوك دوغوليا نائبا للرئيس. وأكد الرئيس في خطاب تنصيبه على المصالحة وحماية حقوق الإنسان، والوحدة الوطنية، والحاجة الملحة إلى إعادة بناء اقتصاد ليبيريا المحطّم، والبنية الأساسية والمؤسسات. وأشاد الرئيس بالدور الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها في إحلال السلام في ليبيريا وللمساهمة التي قدمتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجمله.

١١ - وشهد احتفالات التنصيب الجنرال ساني أباشا، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس الدولة النيجيرية، ورؤساء دول بوركينا فاسو، وتشاد، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر، وكذلك رؤساء وزراء بنن وتوغو، ونائب رئيس غامبيا، ورئيس مجلس الدولة بغانا. ومثّل رؤساء دول جنوب أفريقيا، وزمبابوي، وليبيا مبعوثون خاصون. وجرى أيضا إيفاد وفود من منظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، وكذلك ممثلين من دول أعضاء أخرى. وعلاوة على ممثلي الخاص، مثّل الأمم المتحدة أيضا السيد ابراهيم فول، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، الذي سافر إلى مونروفا بوصفه مبعوثي الخاص.

١٢ - وبدأت البعثة الآن في سحب أفرادها من ليبيريا. وجرى نقل أنشطة الربط التي صممت كتدبير مؤقت لاستيعاب المقاتلين المسرحين، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية إلى الوكالات ذات الصلة، ويجري الآن توفيقها مع برنامج إعادة الإدماج. ومن المتوقع أن يغادر ممثلي الخاص لليبيريا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عند انتهاء ولاية البعثة.

١٣ - وفي ٣ آب/أغسطس، استقبل الرئيس تيلور مبعوثي الخاص وممثلي الخاص لليبيريا. وأكد الرئيس مرة أخرى أهمية تشجيع المصالحة، وحماية حقوق الإنسان، وإقامة حكومة عريضة القاعدة وشاملة، والاضطلاع بمهمة إعادة البناء الوطني. وطلب الرئيس تيلور مساعدة الأمم المتحدة في حشد الدعم الدولي لإعادة بناء بلده وأعرب عن رغبته في استمرار وجود الأمم المتحدة عقب انتهاء ولاية البعثة في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وسيجري المزيد من المشاورات مع الحكومة بشأن تفاصيل وشروط إقامة هذا الوجود، وأتوقع أن أصبح في موقف يتيح لي أن أقدم بتقرير إلى المجلس مع توصيات محددة قبل انتهاء ولاية البعثة.

ثالثا - الجوانب العسكرية

١٤ - ما زال قدر نسبي من السلام والاستقرار سائدا في جميع أنحاء ليبيريا منذ إصدار تقرير الأخير المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/478). وقد جرت حملات الأحزاب السياسية الانتخابية وعملية الاقتراع في جو آمن ضمنه فريق الرصد.

١٥ - ولا تزال الحالة في سيراليون تشكل تهديدا محتملا لاستقرار ليبيريا. وقد أدى نشوب قتال عنيف في ٦ و ١٠ تموز/يوليه في جنوب شرقي سيراليون على الجانب الآخر من الحدود أمام البلدة الليبرية

"بو ووترسايد"، الى تدفق عدد كبير من اللاجئين الى ليبيريا. وكان من بين اللاجئين حوالي ٢٠٠ من أفراد ميليشيا الكاماجور الذين قام فريق الرصد بتجريدهم من سلاحهم، كما أدى القتال الى وقوع إصابات بين المدنيين الليبريين الذين أجلتهم البعثة الى مستشفيات في مونروفيا. وأثناء القتال نقل المركز الميداني التابع للبعثة في بو الى سينجه.

١٦ - لم تكن هناك زيادة في المجموع التراكمي للأسلحة والذخائر المستردة والتي تحققت منها البعثة عن المجموع المذكور في تقريره السابق. غير أن فريق الرصد التابع للجماعة أفاد أن عمليات التطويق والتفتيش التي قام بها قد أدت الى استرجاع حوالي ٣ ٧٥٠ قطعة اضافية من أسلحة متنوعة و ١٥٢ ٥٠٠ قطعة من الذخيرة منذ نهاية عملية نزع السلاح الرسمية في شباط/فبراير. وتناقش البعثة حاليا مع الحكومة الجديدة وفريق الرصد مسألة حفظ الأسلحة التي جمعت خلال عملية نزع السلاح الرسمية.

١٧ - وقد أغلقت البعثة الآن مراكزها الميدانية وبدأت في إعادة المراقبين العسكريين الى أوطانهم. وحتى ١٥ آب/أغسطس أعيد ٥٩ مراقبا عسكريا من مجموع المراقبين البالغ ٩٥ مراقبا عسكريا الى أوطانهم (انظر المرفق). ومن المتوقع الانتهاء من عملية الإعادة الى الوطن قبل ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٧.

رابعاً - العملية الانتخابية

استعراض عام للعملية الانتخابية

١٨ - في ٢٤ تموز/يوليه، وعقب الإعلان الرسمي للنتائج، وجهت رسالة الى رئيس مجلس الأمن تتضمن وصفا وتقييما شاملا للعملية الانتخابية (S/1997/581). وأشارت الى نشر توصيات الأمم المتحدة بشأن وضع إطار لإجراء الانتخابات في ليبيريا في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧، وإنشاء اللجنة المستقلة للانتخابات في ٢ نيسان/أبريل؛ ولاعتماد زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لقانون خاص للانتخابات في مؤتمر قمة طارئ عقد في أبوجا، نيجيريا، في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧، عقب مشاورات أجريت مع الأحزاب السياسية الليبيرية.

١٩ - وفي الرسالة نفسها، ذكرت أيضا أنه بالرغم من الصعوبات الأولية نجحت اللجنة المستقلة للانتخابات في تسجيل أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ ناخب، وأن العدد الكبير لمراكز التسجيل وانتشارها على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد قد أتاح لليبيريين فرصة عادلة وملائمة لتسجيل أنفسهم للانتخابات. كما ذكرت كذلك أن الأحزاب السياسية قامت بحملة انتخابية قوية في جو سلمي ومتمدن بشكل عام وأنها تمتعت بحرية التنقل وافتتاح المكاتب في جميع أنحاء البلد.

٢٠ - وقد أوردت أيضا الأنشطة التي قام بها ال ٣١٧ مراقبا انتخابيا العاملين لمدد متوسطة الأجل وقصيرة الأجل الذين كانت البعثة قد نشرتهم في مقاطعات ليبيريا الثلاث عشرة وما توصلوا اليه من نتائج. وبالرغم من أن اللجنة المستقلة للانتخابات كانت قد ارتأت في البداية إنشاء ٨٦٤ ١ مركزا للاقتراع، إلا

أنها فتحت في آخر الأمر ما مجموعه ٧٦١ مركزاً، زار منها مراقبو البعثة ٥٧٠ مركزاً. وقد تم الآن سحب مراقبي الانتخابات العاملين لمدد متوسطة الأجل وقصيرة الأجل على حد السواء.

٢١ - وفيما يتعلق بسير الاقتراع، فقد ذكرت أن نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم كانت عالية، وأنه لم يبلغ عن أية حوادث خطيرة، وأن نتائج تقييم مراقبي البعثة أوضحت أنه قد أتيحت لجميع الليبريين المستوفين للشروط فرصة عادلة للتصويت لصالح الحزب السياسي الذي اختاروه. وأبلغت المجلس أن عد الأصوات جرى في مراكز الاقتراع فور انتهاء التصويت، وأن ذلك حصل بشفافية تامة وبحضور ممثلي الأحزاب والمراقبين الوطنيين والدوليين.

٢٢ - وكذلك جرت جدولة النتائج، التي قامت بها اللجنة المستقلة للانتخابات في مونروفيا، بحضور ممثلي الأحزاب والمراقبين الوطنيين والدوليين، وكانت النتائج المعلنة متفقة مع الأصوات التي جرى الإدلاء بها. كما أبلغت المجلس في رسالتي المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه أنني أصدرت، في وقت سابق من ذلك اليوم، بيانا مشتركاً مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتضمن شهادة بأن العملية الانتخابية اتسمت بالمصداقية والشفافية، وأن الانتخابات كانت حرة وعادلة.

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا والمساعدات الأخرى المقدمة الى اللجنة المستقلة للانتخابات

٢٣ - وفي حين كان تنظيم العملية الانتخابية وإجرائها مسؤولية اللجنة المستقلة للانتخابات، فقد تلقت اللجنة مساعدة تقنية ومساعدة بالسوقيات ومساعدة تنظيمية كبيرة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها، ومن الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وقامت البعثة بمراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية والتحقق منها كما وفرت دعماً بالسوقيات للجنة منذ إنشائها حتى الجدولة النهائية للأصوات. وقد طلب من موظفي البعثة الميدانيين مساعدة اللجنة الى حد أكبر مما أرتئى في البداية، ذلك لأن مسؤولي المقاطعات ومنسقيها التابعين للجنة قد اعتمدوا على البعثة بالنسبة لمعدات النقل والاتصالات، فضلاً عن المشورة والمساعدة التقنيين.

٢٤ - وكذلك عملت البعثة واللجنة الأوروبية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وفريق الرصد جنباً الى جنب لمساعدة اللجنة المستقلة للانتخابات في توزيع مستلزمات الاقتراع. وقد استفادت الأعمال التحضيرية التي قامت بها اللجنة استعداداً ليوم الاقتراع استفادة كبيرة من المساعدة الموفرة ومن الخبرة المكتسبة أثناء عملية تسجيل الناخبين، وجرى هذه الأعمال التحضيرية على نحو يتسم بدرجة أكبر من الفعالية بصورة واضحة. وكان موظفو الاقتراع قد ظلوا في الميدان منذ فترة التسجيل، بينما أحضرت مستلزمات الاقتراع الى البلد قبل يوم الاقتراع، ثم وزعت بنجاح في الوقت المحدد لبدء الاقتراع في صباح ١٩ تموز/يوليه. كما ساعدت البعثة أيضاً اللجنة باتصالاتها الساتلية عن طريق "انمارسات" الى الميدان ومنه.

٢٥ - وقد استعملت البعثة خدمات أحد الخبراء لإجراء "العد السريع" الذي أشرت اليه في تقريره السابق (S/1997/478، الفقرة ٢١)، والذي اتضحت فائدته في ظروف مماثلة في المساعدة على تهدئة التوترات بعد الانتخابات مباشرة. وقد حسبت نتائج العد السريع على أساس عينة عشوائية من مراكز الاقتراع وأبلغت

الى ممثلي الخاص خلال ست ساعات من إغلاق صناديق الاقتراع. وقد أحاط ممثلي الخاص الزعيم توم إكيمي، وزير خارجية نيجيريا، بصفته المبعوث الخاص لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والرئيس السابق جيمي كارتر علما بنتائج العد السريع. وكانت النتائج متسقة مع النتائج الرسمية النهائية التي أعلنتها اللجنة المستقلة للانتخابات بعد ذلك بأربعة أيام.

الدعم الإعلامي للعملية الانتخابية

٢٦ - وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، عن طريق وحدة الإعلام التابعة لها، بأنشطة التثقيف المدني وتثقيف الناخبين دعماً للتسجيل ولعملية التصويت. وكانت البرامج الإذاعية التي وضعتها البعثة تذاع أربع مرات أسبوعياً على كل من محطات الإذاعة العاملة الثماني. وكانت هذه البرامج تذاع في آن واحد من المحطات التي لديها مرافق للبث على موجات تضمين التردد وعلى الموجات القصيرة. وبالإضافة الى إجراء المقابلات وتقديم المعلومات المستكملة عن الانتخابات، كانت البرامج تعرض تمثيلات قصيرة لسيناريوهات انتخابية باستخدام ممثلين جميعهم من الليبريين وشخصيات مأخوذة من مسلسلات للرسوم المتحركة طلبت البعثة إعدادها.

٢٧ - وأدى مسلسل الرسوم المتحركة دوراً أساسياً في أنشطة تثقيف الناخبين التي قامت بها وحدة الإعلام وجرى توزيعه على نطاق واسع. ووفقاً لما أورده العديد من مراقبي الانتخابات، كانت رسائل الرسوم المتحركة هذه بشأن قضايا من قبيل سرية التصويت، والتمثيل النسبي، وتسجيل الناخبين، هي غالباً مواد تثقيف الناخبين الوحيدة التي شوهد تداولها.

٢٨ - وكذلك أصدرت نشرات توضح التمثيل النسبي وتسجيل الناخبين. كما نشرت بيانات أدلى بها ممثلي الخاص عن أهمية التسجيل والتصويت. وقد ظهرت رسالة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في الصحف عشية الانتخابات تذكر الليبريين بواجبهم المدني للإدلاء بأصواتهم وتحث على التحلي بروح التسامح واحترام وجهات النظر المعارضة. ونشرت وحدة الإعلام رسائل إخبارية تبرز الجوانب المختلفة للعملية الانتخابية، بما في ذلك ترتيبات السوقيات التي ساهمت في عملية التسجيل. وركزت مقالات أخرى على الإسهامات التي قدمها مراقبو البعثة العسكريون على صعيد المجتمعات المحلية، وعلى ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان.

٢٩ - وقد تعاونت وحدة الإعلام والمراقبون الانتخابيون الميدانيون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة غير حكومية اسمها "البحث عن نقاط التقاء لوجهات النظر" على توزيع ٥٠٠ ٥ جهاز استقبال لاسلكي يعمل على الموجات القصيرة وموجات تضمين التردد دون بطاريات في جميع أنحاء البلاد وذلك لزيادة الوعي بالعملية الانتخابية.

إقرار

٣٠ - كانت الانتخابات الليبرية متفقة مع المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، كما تبين ذلك بوضوح من التقارير الواردة من مراقبي البعثة ومراقبي المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وقام رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالاشتراك معي بإصدار بيان في ٢٤ تموز/يوليه (انظر S/1997/581، المرفق) يقر بأن انتخابات عام ١٩٩٧ تعكس إرادة الناخبين الليبريين، وبأن العملية ككل كانت حرة وعادلة ومعقولة وقدمنا التهئة الى الشعب الليبري لما بينه من التزامه بالسلام ورغبته في إقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا.

خامسا - حقوق الإنسان

٣١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلعت البعثة بسلسلة من مهام التقييم لرصد حالة حقوق الإنسان في الريف. ولم يتأكد خلال هذه المهام ارتكاب الليبريين لانتهاكات رئيسية لحقوق الإنسان.

٣٢ - وعملا بولاية البعثة بشأن بناء القدرات وخلال الاستعداد للانتخابات، تعاونت مع مركز كارتر لتقديم برنامج تدريبي مدته أسبوع واحد لمركز ليبريا لحقوق الإنسان وممثلي منظمات حقوق الإنسان الليبرية الأخرى في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ حزيران/يونيه. وحصل ستون ممثلا من ١٢ منظمة على شهادات باشتراكهم في البرنامج في نهاية الدورة. وشارك مركز حقوق الإنسان بليبريا ومنظمات وطنية أخرى فعليا في مراقبة ورصد جميع جوانب الانتخابات وأبلغوا عن ارتياحهم العام بسير العملية.

٣٣ - وفي تقريرتي السابق، أشرت إلى تحقيق أجرته البعثة في المزاعم القائلة بأن الجنود التابعين لفريق الرصد مسؤولون عن وفاة أحد الأفراد الذي قتل خلال عملية من عمليات الإحاطة والتفتيش في مناجم ليجوي للذهب في مقاطعة غراند كيب ماونت في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٧. وبالرغم من أن أشخاصا يزعمون أنهم شاهدوا هذا الحادث، شهدوا بوجود مقبرة فقد أدى عدم وجود أخصائي في الطب الشرعي في البلد الى عدم إمكان إخراج الجثة وإكمال التحقيقات. وجرى أيضا تلقي تقارير من أشخاص يزعمون أنهم شاهدوا وقوع حادث في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧، ويدعون فيها أن الجنود التابعين لفريق الرصد قاموا بضرب أحد الرجال حتى الموت في مقاطعة بونغ أثناء استجوابهم له حول المزاعم بأنه يمتلك سلاح للصيد. وفي هذه القضية أيضا، لم يكن من الممكن استكمال عملية التحقق لعدم وجود أخصائي طب شرعي.

٣٤ - أوضحت أيضا في تقريرتي السابق، أنني سأتشاور مع المفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان بشأن توصية رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن يوفر مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابع للأمانة العامة خدمات استشارية ومساعدة تقنية لحكومة ليبريا الجديدة بغية مساعدتها على إحياء هياكل حقوق الإنسان في البلد. وقد سرني التزام الرئيس تيلور بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وبتأكيد المتكرر على حماية حقوق الإنسان سواء في بياناته العامة أو في محادثاته الخاصة مع مبعوثي الخاص وممثلي الخاص. وأرحب بهذا النهج الإيجابي وأتطلع إلى أن أناقش مع الحكومة الجديدة في أقرب فرصة ممكنة كيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد ليبريا في تحقيق هذه الأهداف بأفضل طريقة.

سادسا - الجوانب الإنسانية

٣٥ - من المرجح أن تبقى احتياجات الطوارئ في ليبيريا كبيرة في الفترة الباقية من هذا العام. وفي الوقت نفسه، تقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحون الرئيسيون بإعادة توجيه أنشطتهم لتلبية احتياجات الإنعاش الأطول أجلا في الزراعة والتعليم والصحة والبنية الأساسية بصورة أفضل.

٣٦ - وقد استكملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خططها التنفيذية لإعادة اللاجئين الليبريين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم. ومن المحتمل أن تؤدي الزيادة المتوقعة في الاستقرار في أعقاب الانتخابات إلى حفز أعداد أكبر من اللاجئين على العودة، وستواصل المفوضية تسهيل إعادة الطوعية إلى الوطن.

٣٧ - وهناك ما يقدر بـ ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني في ليبيريا. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي الرعاية والإعاشة لما يقدر بـ ٣٠ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني في مقاطعة مونتنسيرادو (مونروفيا) وإلى نحو ١٠ ٠٠٠ في مقاطعة غرانت كيب ماونت. وكنتيجة للحالة في سيراليون، أوقفت المفوضية الآن كل مساعدة مقدمة لإعادة الطوعية للاجئين إلى ذلك البلد.

٣٨ - وجرى الالتزام بجميع الأموال المخصصة لعمليات الربط لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية ٣,٣ مليون دولار من الميزانية المقررة و ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من حكومة الولايات المتحدة. وقام المكتب بتقديم الدعم إلى ٥٠ مشروعا تستخدم ما يقدر بـ ١٠ ٠٠٠ مقاتل ومدني. وقد اضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي بأنشطة ربط أخرى. وكما هو مخطط، فإن مسؤولية إدارة ورصد مشاريع مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية حتى استكمالها قد نقلت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تموز/يوليه. وستضطلع الوكالات التابعة للأمم المتحدة بنفسها برصد وإدارة المشاريع التي تقوم بتنفيذها.

٣٩ - وبالرغم من مشاكل أولية عديدة ناشئة عن نقص الأموال أو التأخير في توفيرها، علاوة على صعوبات التنسيق، اضطلع برنامج الربط بدور حيوي في عملية السلام في ليبيريا عن طريق توظيف نحو ١٥ ٠٠٠ مقاتل سابق، بما فيهم المذكورون في الفقرة ٣٨ أعلاه. وقد أدى ذلك إلى إبعادهم عن الأنشطة التي يمكن أن تهدد الأمن خلال العملية الانتخابية. وساعدت أيضا مشاريع الربط في إعادة الخدمات الأساسية من قبيل المدارس، والعيادات، والزراعة والأشغال العامة إلى محليات عديدة، وكذلك في إصلاح طرق ريفية وجسور عديدة.

سابعا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٤٠ - منذ نهاية عملية نزاع السلاح في شباط/فبراير ١٩٩٧، ما فتئت وكالات الأمم المتحدة تقوم بدور الشريك الرئيسي في توطيد السلام وفي الأعمال التمهيدية لعودة ليبيريا إلى حالتها الطبيعية. وتركز أنشطتها حاليا على مجالين رئيسيين: إعادة توطين وإعادة إدماج السكان وإعداد خطة للإنعاش والتعمير.

٤١ - تقوم الأمم المتحدة من خلال أمانتها العامة ووكالاتها وبرامجها المتخصصة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالعمل جنبا إلى جنب مع الوزارات التابعة للحكومة الليبرية في عدد من المشاريع التي تهدف إلى إعادة المهام الحكومية إلى حالتها الطبيعية وخلق فرص العمل. وعلاوة على ذلك فنظرا للأهمية الأساسية لوزارتي الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم يجري تزويدهما بموارد إضافية لإنجاز تقييم لاحتياجات الإنعاش لقطاعيهما.

ثامنا - الجوانب المالية

٤٢ - في القرار ٣/٥١ جيم المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، خصصت الجمعية العامة مبلغا قدره ١٠٠ ٤٤٧ ٢٠ دولار يقسم بمعدل شهري يبلغ إجماليه ٩٢٥ ٧٠٣ ١ دولار (الصافي ٥٢٥ ٥٧٦ ١ دولار) لتغطية نفقات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة. وبناء على قرار مجلس الأمن ١١١٦ (١٩٩٧) فرضت الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وعند انتهاء ولاية البعثة، ستقدم الاحتياجات من الموارد المتعلقة بتصفيتها وإغلاقها الإداري إلى الجمعية.

٤٣ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بلغت الاشتراكات المقررة في الحساب الخاص للبعثة التي لم تدفع وذلك منذ بداية البعثة نحو ١٦,١ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ٦٧٣ ١ مليون دولار.

٤٤ - ومنذ تقريره السابق، قدمت اليابان تبرعا آخر قدره ٥٠٩ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني لتنفيذ اتفاق كوتونو في ليبيريا، وخصص المبلغ للأنشطة المتعلقة بالانتخابات. وقدمت الحكومة السويسرية أيضا منحة قدرها ٥٠ ٠٠٠ فرنك سويسري للأنشطة التثقيف المدني.

ثامنا - ملاحظات واستنتاجات

٤٥ - بإقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا في ليبيريا، فإن الهدف الرئيسي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا قد تحقق الآن. وأنا أتقدم بالتهنئة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها، اللذين اضطلعوا بدور رائد في إحلال السلام في ليبيريا من خلال شراكة ناجحة مع الأمم المتحدة. وأود أيضا الإعراب عن تقديري لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في العملية إما ثنائيا أو من خلال الصندوق

الاستئماني. ومع ذلك، وقبل كل شيء، فإن الفضل يعود إلى الشعب الليبيري الذي أظهر، من خلال العملية الانتخابية، التزامه بالسلام ورغبته في إقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا في بلده.

٤٦ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١١١٦ (١٩٩٧)، ستنتهي ولاية البعثة في ٣٠ أيلول/سبتمبر. ويجري بالفعل سحب أفراد البعثة ومن المتوقع أن يستكمل إلى حد بعيد قبل هذا التاريخ، مع ترك فريق صغير لاستكمال عملية التصفية والإغلاق المعتادة. ورهنا بإجراء المزيد من المشاورات مع حكومة ليبيريا، فإنني أعتزم التوصية بإنشاء مكتب لدعم بناء السلام ليخلف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر. وإنني على اقتناع بأن هذا الوجود قد يساعد كثيرا الحكومة الجديدة في جهودها الرامية إلى المصالحة والتعمير وأن يسهم في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وعقب إجراء مشاورات مع الحكومة الليبيرية، وأخذ آراء عدد من حكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الاعتبار، أنوي تقديم تقرير آخر إلى مجلس الأمن قريبا، قبل نهاية ولاية البعثة، يتضمن مقترحات تتعلق بهيكل وموظفي ومهام وجود للأمم المتحدة في ليبيريا بعد البعثة.

٤٧ - وختاما، أود أن أعرب عن شكري للسيد تولياميني كالوموه، ممثلي الخاص، وكذلك اللواء سكندار شامي، رئيس المراقبين العسكريين، ولجميع الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للبعثة، السابقين والحاليين، للمساهمة الهامة التي قدموها، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها، لقضية السلام والديمقراطية في ليبيريا.

المرفق

تكوين العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا
في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧

المجموع	أفراد آخرون ^(أ)	المراقبون العسكريون	
-	-	-	أوروغواي
٩	-	٩(ب)	باكستان
٦	٤	٢	بنغلاديش
٣	-	٣	الجمهورية التشيكية
٣	-	٣	الصين
٥	-	٥	كينيا
-	-	-	ماليزيا
٤	-	٤	مصر
١	-	١	نيبال
٣	-	٣	الهند
٣٤	٤	٣٠	المجموع

(أ) موظفون طبيون.

(ب) بما فيهم كبير المراقبين العسكريين.

